



بيان

ترحيب

بالناشط الاعلامي والحقوقى البارز السيد مازن درويش خارج اسوار المعتقل

تعرب الفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان، عن ترحيبها بإخلاء سبيل الزميل الحقوقي والاعلامي:

الاستاذ مازن درويش رئيس المركز السوري للإعلام و حرية التعبير،

بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠، على ان يحاكم طليقا .

وبعد تعرضه للاختطاف والاعتقال التعسفي من قبل الاجهزة الامنية السورية بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٦ بعد مدهامة مكتب المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في السبع بحرات - شارع ٢٩ ايار- بدمشق ، واعتقلت مدير المركز مازن درويش، مع جميع عناصر المركز و زواره ، وهم السيدات والسادة:
يارا بدر- الناشطة المدونة رزان غزاوي - الناشطة هنادي زحلو- ريتا ديوب - ميادة الخليل- ثناء زيتاني- مها السبلاني - الناشط المدون حسين غريير - جوان فرسو - هاني زيتاتي - بسام الأحمد - منصور حميد - عبد الرحمن الحمادة - محمد الحمادة. وتم الإفراج عن معظم المعتقلين حتى تاريخ ٢٠١٢/٥/١٢، وبقي كل من مازن درويش وحسين غريير، وهاني زيتاني رهن الاعتقال. وفي ٢٠١٥/٧/١٨ أفرجت السلطات السورية عن عدد من السجناء كان منهم هاني زيتاني وحسين غريير.

وكان الأستاذ مازن درويش قد تعرض للاعتقال التعسفي في ٢٠١١\٣\١٦ على خلفية مشاركته في الاعتصام الذي نفذه أهالي معتقلين أمام وزارة الداخلية لتقديم رسالة إلى وزير الداخلية، يناشده فيها إخلاء سبيل أبنائهم، وأطلق سراحه في اليوم ذاته. وفي ٢٣ ٢٠١١\٣\٢٠ اعتقل درويش بعد استدعائه للتحقيق على خلفية تصريحات إعلامية أدلى بها حول الاعتقالات في سوريا وأحداث درعا.

والسيد مازن هو من مواليد ١٩٧٤، صحافي وعضو في الاتحاد الدولي للصحافيين ومؤسس ورئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. كما يشغل منصب نائب رئيس المعهد الدولي للتعاون والمساندة في بروكسل وعضو في المكتب الدولي لمنظمة مراسلين بلا حدود

يذكر انه في ٢٠١٣/٦/٤ طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإفراج عن مازن درويش ورفاقه، وفي ٢٠١٤/١/٦ أصدرت هيئة خبراء الأمم المتحدة المعنية بقضية الاحتجاز التعسفي قرارها رقم ٢٠١٣/٤٣، والتي طالبت بالإفراج عن معتقلي المركز.

وفي ٢٠١٣/٢/٥ عُرض درويش أمام محكمة قضايا الإرهاب، حيث اتهمته المحكمة باستغلال أنشطته في حماية حقوق الإنسان، "في محاولة لدعم الأعمال الإرهابية، وتأجيج الوضع الداخلي في سورية، واستفزاز المنظمات الدولية لإدانة سورية في المحافل الدولية". وفي ٢٠١٤/٣/٢٤ وجّهت نيابة محكمة قضايا الإرهاب إلى درويش

تهمة "الترويج للإعمال الإرهابية"، استناداً للمادة ٨ من قانون الإرهاب السوري لسنة ٢٠١٢، مما يهدده بمواجهة أحكام بالسجن بحد أقصى ١٥ عاماً، في حال تمت إدانته.

وفي ٢٠/١/٢٠١٥، قررت محكمة قضايا الإرهاب تأجيل جلسة محاكمة درويش وللمرة السادسة على التوالي وتم تحديد يوم ٣٠ اب الحالي موعداً لجلسة النطق بالحكم.

إننا في **الفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان**، نهى الزميل مازن درويش ونرحب به مناظلاً ومناصرًا للحرية والديمقراطية ونتمنى له عودة حميدا للأهل والأصدقاء والأحبة وللنشاط الحقوقي والاعلامي الديمقراطي والسلمي.

وإذ نرحب بإخلاء سبيل الزميل درويش ، فإننا نتوجه الى الحكومة السورية من اجل استكمال هذه الخطوة بإيقاف محاكمته وطي ملف الدعوى واسقاط جميع التهم الموجهة له.

ونطالب الحكومة السورية بالإفراج عن جميع معتقلي الرأي والتعبير، وجميع المعتقلين السياسيين، ووقف مسلسل الاعتقال التعسفي الذي يعتبر جريمة ضد الحرية والأمن الشخصي، ومن اجل إغلاق ملف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية ، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة.

كما نطالب الحكومة السورية بتنفيذ التوصيات المقررة ضمن الهيئات التابعة لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب توقيعها على المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

دمشق في ١٠/٨/٢٠١٥

الفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان

